العدد (444) السبت (23) تموز 2005
NO (444)Sun. (23)July
صفحة تصدر بالتعاون مع الجمعية النفسية العراقية
iraqipa@hotmail.com

المشهد النفسي

الدستور والسلامة العقلية للمسؤول الأول في الدولة

أ.د.قاسم حسين صالح

قد يبدو طلبنا غريباً أن يتضمن الدستور العراقي مادة صريحة تنص على: (توافر السلامة العقلية والصحة النفسية للمسؤول الأول بالدولة). ولكن شواهد التاريخ وما أصابنا من أحداث تجعل من استفزه هذا الطلب يفكر فيه بجدية. فنحن (السيكولوجيون الذين لا يرتاح لنا السياسيون) نرى أن الكثير من قادة العالم الذين تسببوا بكوارث لشعوبهم، كانوا يعانون خللاً أو اضطراباً نفسياً. يكفي أن نذكركم بثلاثة من كبار من جلبوا الشر لشعوبهم أو كانوا قساة معهم: (هتلر و موسوليني و ستالين) فضلا عن سلازار، وفرانكو، وبينوشيت، والقيصر بطرس الثالث الذي أزاحته كاترين الثانية.. وآخرين عرب تعرفونهم جيداً. ولو لم تكن شخصية صدام حسين مركبة من ثلاث علل نفسية (سايكوباث و نرجسية و بارانويا) لما حدث للعراق والناس وله شخصياً مثل هذه الكوارث والمآسي.

ومع أن صدام كان الأقسى في ظلمه وبطشه، فإن كثيرين من الذين تسلموا المسؤولية الأولى في الدولة العراقية، كانوا يتعاملون مع الناس بسلوك استبدادي أو شبه استبدادي ناجم عن الشعور بالعظمة والشك المَرضي بسلوك الآخرين وتوقع المؤامرات منهم. وكانت حصيلة هذا المناخ السيكولوجي المعبأ بالمخاوف والانفعالات السلبية- الذي أشاعه المسؤول الأول في الدولة- أن توزع الناس بين متفرج على المشهد ومتملق للحاكم، ومختار لمواجهة الموت شنقاً أو رمياً بالرصاص.

إن تاريخنا الحديث يقرصنا من آذاننا لالتقاط العبرة بوجوب تمتع المسؤول الأول بالصحة النفسية، لنغلق ذلك النفق السري الذي تسلل منه مصابون بعقد نفسية خفية لسلطة الدولة.

وفي تاريخنا القديم ما يؤكد طلبنا. فالدين والفقه والفلسفة الإسلامية أيضاً (الفارابي مثلاً) وضعت (السلامة العقلية) شرطا في مسألة التكليف وصفة يجب توافرها في الحاكم.

وما نعنيه بسلامة العقل والصحة النفسية ليس (الجنون أو الخبل أو السفاهة...) فهذه أمرها مكشوف. إنما الذي نعنيه أن في داخل كل إنسان عللاً نفسية تكون خفية عن الناس. وبعض هذه العلل عصابية قسرية (مرضية)، أعني حتى لو قاومها الإنسان فإنها تجبره على أن ينفذ أمرها بالنهاية. والإشكالية أن بعض المصابين بهذه العلل العصابية القسرية يبدون للناس أصحاء نفسياً. ولكنهم حين يجلسون في كرسي المسؤولية فان هذا الكرسي سيقدح زنادها.. وتكون البلية.

الشعور بالوطنية

هل غادرَ الشخصية العراقية؟!

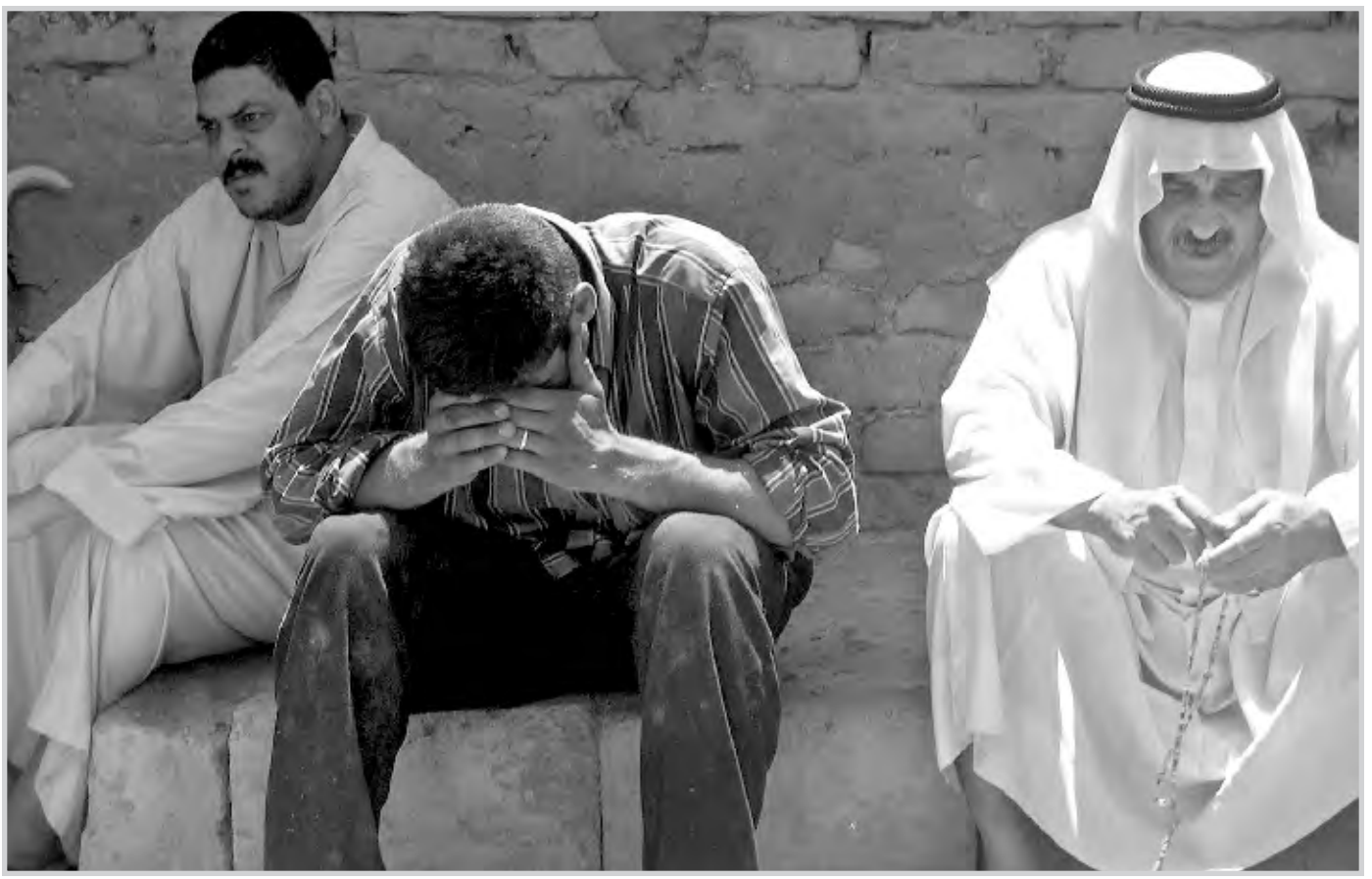

علي كاظم الشمري
جامعة واسط

* اقترن مفهوم الوطن لدى الفرد العراقي بالحرمان والخوف والكبت واليأس.

* الاستبداد المحلي قد لا يقل تهديداً لفكرة (الوطن) من الاحتلال الأجنبي.

* صار بعضهم يجد في التخندق العرقي والديني والطائفي إشباعاً نفسياً لا يجده في الانتماء إلى وطن فسيح في تعدديته.

لعلَّ من أهم ما يتميز به الكائن البشري، وماجبل عليه منذ الأزل، هو الشعور بالانتماء إلى الجماعة أو المجتمع أو الشعب الذي ينتسب إليه، وهو ما يتعارف عليه الآن بـ (الشعور بالوطنية). وقد تعمق هذا الشعور في وجدان الإنسان مع تلاحق الحضارات، حتى تطور إلى (وعي) اجتماعي أسهم في تكوين الشعوب وبقائها وحفظ نوعها وتكريس كينونتها المستقلة، إلى حد أنه اصبح ركناً من أركان لاشعورها الجمعي.

ومع ذلك، يلاحظ بعض التباين في هذا المفهوم بين المجتمعات بتأثير عوامل تتعلق بثقافتها وتراثها وتوجهاتها الفكرية والقيمية والاقتصادية. ففي المجتمعات الرأسمالية الحديثة، على سبيل المثال، نجد أن هذا المفهوم قد يتأثر بالمستوى المعيشي للفرد، إذ قد ينخفض لديه الشعور بالوطنية إذا كان دخله المعيشي متدنياً، في مقابل آخرين يتمتعون بالثراء وتدعمهم سياسات الدولة. كما يؤدي القمع والاضطهاد السياسي والعنصري والعقائدي الذي يمارسه نظام الدولة الحاكم تجاه السواد الأعظم من الناس، إلى شعورهم بالحيف والألم والإقصاء إلى الدرجة التي قد يضعف معها شعورهم الوطني وتضعف عزائمهم في الإنتاج والإبداع، بل قد يعمدون إلى تخريب بلدهم للنيل (رمزياً) من السلطة أو الإضرار بها.

ونجد في بلدنا مثلاً حياً على ذلك، فالاستبداد الذي تعرضت له غالبية فئات الشعب العراقي لعقود، في وقت استحوذ فيه أزلام السلطة وأعوانها على خيرات البلد وموارده ومصيره، أدى إلى تصدع العلاقات بين أبناء هذه الفئات أنفسهم. فالتمييز المقصود الذي كان سائداً في تولي المسؤولية في مؤسسات ودوائر الدولة المختلفة، وتوزيع المناصب والمهمات لا على أساس الكفاءة والقدرة بل على أساس عناوين عشائرية وقومية وطائفية وحزبية ضيقة حتى الأيام الأخيرة التي سبقت سقوط النظام، أدى بمجمله إلى خسران الفرد العراقي جزءاً عزيزاً من شعوره الوطني تجاه بلده،إذ ارتبط لديه الوطن بـ(السجن) و (العوز) و(الحرمان) و(الكبت) و (الخوف) و(اليأس) و(تهميش الدور) و(غياب الفاعلية) و(الغربة الكاملة عن رموز المكان). كل ذلك دفع إلى هجرة شبه جماعية إلى الخارج خاصة إلى بلدان الجوار، إذ تقدّر دائرة الهجرة في (الأردن) على سبيل المثال، أن الداخلين إليه من العراقيين بلغوا أكثر من مليوني فرد، استقر فيه (٥ ،١) مليون، بينما ارتحل (٥٠٠) ألف خلال المدة بين العامين ١٩٩٤ و١٩٩٧ إلى بلدان مثل سوريا ولبنان وغيرهما، وغالبيتهم من أعمار الشباب بين (٢٤-٣٥)سنة.

أما الحدث الأشمل الذي أشر بقوة تدهور الشعور بالوطنية في العراق ، فهو عمليات السلب والنهب لمؤسسات الدولة التي رافقت انهيار النظام والاحتلال الأمريكي للبلد في نيسان ٢٠٠٣م. وهي نتائج حتمية لشعب عومل بقسوة وحرمان إلى الدرجة التي تغيرت معها رؤيته لمؤسسات دولته، فلم يعد يرى فيها رموزه ومنشآته الوطنية بل هي رموز ومنشآت النظام لاقترانها به!

واليوم، وبعد أكثر من عامين على ذلك الحدث الهائل، نتساءل: ((كيف بات العراقي ينظر الى وطنه؟ وما طبيعة عواطفه نحوه؟ وما درجة الانتماء والغربة التي صارت تؤطر العلاقة بينهما؟)). لا نريد أن نستبق عوامل التطور الكامنة في رحم التفاعلات التاريخية العميقة كتلك التي تحدث في العراق الآن، ولكن بإمكاننا طرح بعض الملاحظات وتأشير بعض المعطيات المتناقضة التي تزخر بها الحياة العراقية اليوم، لتكون مادة نقاشية قد تسهم في إغناء موضوعة (الشعور بالوطنية):

❖ صار مفهوم (الوطنية) عند بعضهم مرتبطاً حصراً بطرد (الاحتلال)، بمعنى أن (الوطنية) اختزلت الى اقصى الحدود بوصفها نقيض (القبول بالأجنبي) ليس إلا ، متناسين ان (الاستبداد المحلي) قد لا يقل تهديداً لفكرة (الوطن) من (الاحتلال الأجنبي).

❖ وذهب بعضهم الآخر الى النقيض، بتبرير وتسويق (الاحتلال) بوصفه واقعاً ما كان بالإمكان تلافيه، وأن الوطنية تتطلب الافادة من (حسناته) وتحييد مساوئه، ريثما تستعيد الدولة العراقية عافيتها. ونجد في هذا المنطق أيضاً تطرفاً يستهدف في آخر الأمر تهجين مفهوم مصطنع للوطن، يجري غسل أدمغة الناس به، تمريراً لصفقة بيع الدولة العراقية لتجار السياسة الجدد.

❖ إذا كان (الوطن) قد اصبح في الحقبة السابقة رديفاً لمفاهيم (القائد) و(الحزب)، فإنه أخذ اليوم يرتبط تدريجياً بمفاهيم (العرق) و(الدين) و(الطائفة)، بمعنى أن التمثل السيكولوجي لتسمية (العراق) صارلا يتحقق لدى بعضهم الا بعد أن يمر من مرشح العرق أو الدين أو الطائفة؛ بل أن نغمة التخندق هذه صارت تحقق اشباعاً نفسياً وأماناً اعتقادياً لدى هؤلاء أكثر بكثير مما تحققه محاولة الانتماء الى وطن فسيح متعدد التركيبات يتطلب قدرة على محبة (الآخر) وقبوله!

❖ امتداداً للمرحلة الماضية، لا يزال (ضعف روح المواطنة) و (تدهور الشعور بالمصلحة العامة) من أهم السمات الاجتماعية للفرد العراقي. فهدر الثروة المائية والطاقة الكهربائية، والاعتداء على ملكية الدولة، وسوء استخدام شبكات المجاري والصرف الصحي، والفوضى المرورية، وتخريب الممتلكات العامة، وتلويث البيئة، كلها أمست من المعالم اليومية التقليدية للحياة العراقية، في دليل ملموس على تدهور الوعي الجمعي بفكرة الرحم المشترك والمصير المشترك: الوطن!إن قيماً، كالديمقراطية والعدالة، تبقى أوهاماً وترديدات جوفاء، ما لم تنبعث من عاطفة حميمة نحو جراح الوطن وآلامه. ولا نبالغ إذا ما طالبنا كل عراقي اليوم بالتمعن الهادئ بالبيت الشعري الشهير: ((بلادي وإن جارت عليّ عزيزة....أهلي وإن شحوا عليّ كرام)).

الضوضاء قد تؤدي إلى ولادة أطفال صم ومتخلفين عقلياً

انعام هادي حسن
جامعة بغداد

من المسلم به أنه كلما ازداد تقدم الإنسان تكنولوجياً ، تعاظمت الأصوات والضوضاء الناتجة عن اختراعاته. فالقرون الماضية لم تكن فيها حياة الفرد الاعتيادية لتحفل بما تحفل به اليوم من ضوضاء مفروضة عليه يصادفها أنى ذهب بفعل المنجزات التقنية التي أحرزها العلم في كل نواحي الحياة المعاصرة.

هذا في الأحوال الطبيعية، فكيف إذا كان الحال غير طبيعي كوضعنا في العراق، الذي يشهد اليوم ضوضاء لا مثيل لها في كل تاريخه، متمثلة بأصوات الانفجارات والعبوات الناسفة والسيارات المفخخة وكثرة منبهات السيارات والزخم المروري، ناهيك عن أصوات الدبابات والآليات العسكرية وهدير الطائرات التي يكاد يكون ارتفاعها بارتفاع أعمدة الكهرباء.

والأكثر من ذلك إننا مضطرون أن ندخل في منازلنا مصدراً إضافياً للضوضاء والتلوث البيئي، من جراء استخدامنا المولدات الكهربائية المنزلية التي تعمل اكثر من (١٢) ساعة يومياً.

فهل لهذه الضوضاء تأثيرات في الصحة النفسية والجسمية للإنسان؟

الضوضاء والمراكز العصبية

يتفاوت الناس في درجة تحملهم الضوضاء، فالشخص المعافى السليم يتحمل الضوضاء إلى حد معين، إلا أن الناس المصابين بالإعياء كالإرهاق العصبي تنخفض درجة تحملهم إلى الأصوات العالية فيصابون بسرعة الإثارة والتهيج. وفي مجال الاضطرابات النفسية، فإن عدم تحمل الأصوات العالية يعد من الظواهر البارزة التي تصاحب القلق النفسي وداء الكآبة، ولاسيما في هذا الأخير إذ نجد المكتئب يميل إلى الانفراد بنفسه ويركن إلى العزلة والهدوء.

عواقب التعرض للضوضاء

ثبت من الدراسات أن تعرض الشخص للضوضاء والضجيج مدة طويلة يضعف مقاومته النفسية، إذ لوحظ إن العاملين في الورش ومشغلي المولدات الكهربائية ذات الضجيج العالي يتعرضون للإصابة بما يسمى بـ(العصاب المهني)، الذي من أهم مزاياه النحول والاكتئاب وفقدان الاهتمام بالعمل وسرعة التهيج. كما ثبت مؤخراً أن للضوضاء آثاراً آنية ومستقبلية سلبية على المرأة الحامل وعلى جنينها. فمن المعلوم أن المرأة تتعرض لضغوط نفسية مختلفة في أثناء حملها تجعلها عرضة للقلق والاكتئاب، فلا تحتمل أية إثارة صوتية أو ضوضاء. أما عن الجنين، فهنالك حالات من التخلف العقلي أو حالات الصمم الولادي يعزى سببها إلى تعرض الأم الحامل إلى الضوضاء في أثناء فترة حملها. ولنتعرف على هذه الحالة الحقيقية: امرأة حامل، كانت تسكن في بيت تقع قربه مولدة كهربائية ضخمة تبث ضجيجاً هائلاً يمتد عشرات الأمتار، مما جعل هذه المرأة تعاني النحول والتهيج وعدم القدرة على النوم. وكانت حينما تغادر بيتها إلى بيت آخر تتحسن حالتها، وإذا ما عادت إليه تعود كما كانت. وبعد ولادتها بمدة قصيرة اكتشفت أن طفلها (أصم) وليست لديه القدرة على سماع الأصوات العالية أو المنخفضة. وبعد مراجعة الأطباء تبين انه يعاني عطباً في العصب السمعي لأسباب مجهولة قد يكون أهمها ظروف الأم في مرحلة الحمل وبعدها .

كما تبين أن الأفراد الذين هم على استعداد للإصابة بمرض نفسي أو عقلي، فإن الضوضاء المفاجئة يمكن أن تشكل عاملاً مرسباً (العامل الذي يعجل في إنضاج المرض) لهذا المرض، إذ يشير بعض ذوي الأفراد المصابين بالصرع والفصام (الشيزوفرينيا) إلى أن مريضهم أصيب بالحالة بعد (فزة) ناجمة عن ضوضاء عالية مفاجئة. لكن الضوضاء بحد ذاتها ليست هي العامل المسبب للمرض، بل هي عامل مضاف للاستعداد التكويني لدى المصاب.

إرشادات

من بين مؤشرات الصحة النفسية للفرد القدرة على تحمل مقدار معين من الضوضاء والصخب. لكن تعرض الفرد للضوضاء مدة طويلة وبصورة متواصلة يؤدي حتماً إلى التوتر العصبي وسرعة التهيج. من هنا أصبح لزاماً على الفرد أن يتحين الفرص فينظم وقته للابتعاد عن جو العمل من خلال أوقات الهدوء والراحة في بيته، والاستماع إلى الموسيقى الهادئة، وتنظيم سفرات خارج نطاق عمله ومسكنه لتجديد نشاطه وإعادة الراحة لجهازه العصبي المرهق. كما لا ينصح بفرض الهدوء التام على جو البيت والغلو في هذا، إذ إن ذلك يجعل الأطفال يعتادون نمطاً معيناً من الهدوء قد يصعب معه مواجهة أي صخب أو ضجيج لا مناص من التعرض إليه في المستقبل. فمقدار محدود ومعقول من الضجيج يكسب الطفل مناعة لمواجهة ضوضاء الحياة بما فيها من مشكلات ومعوقات وإحباطات.

الوعي البيئي وتشكيل السلوك الاجتماعي الرشيد للإنسان

سلام هاشم حافظ
جامعة القادسية

وجد الإنسان نفسه منذ بدء الخليقة في إطار بيئي طبيعي يعيش فيه ويسخره لإشباع حاجاته المختلفة ولخدمة أغراضه المتعددة بصور وأشكال بسيطة، لم تحدث اختلالاً في توازن البيئة إلا مع بداية الثورة الصناعية وخلالها والتي أدت إلى استنزاف الأرض وتلويث التربة وتسميم الماء والهواء إلى الحد الذي دفع المهتمين والمفكرين في شؤون البيئة إلى دق ناقوس الخطر خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين عندما وصلت مستويات الإساءة للبيئة والتوازن الطبيعي لمكوناتها المختلفة إلى حدود حرجة، مع دعوة ملحة لإعادة النظر في محتوى وشكل العلاقة التي تربط الإنسان مع (أمّه) الأرض. وقد وجد بعض الكتّاب أن إعادة الاتزان للمحيط الحيوي الطبيعي للإنسان تبدأ بإعادة التوازن للسلوك البيئي للإنسان نفسه. وحجر الزاوية في ذلك هو تنمية وعيه البيئي وإكسابه الاتجاهات البيئية الإيجابية في إطار ثقافي تُبعث فيه العلاقة الحميمة المتكافئة بين الإنسان والبيئة بلا سطوة للبيئة على الإنسان ومن غير تعسف في توظيفها لخدمته.

ومن المهم الإشارة إلى أن طرح قضية الإنسان من البيئة واتجاهه نحوها ينبغي أن لا يتم بنظرة ثنائية: البيئة مقابل الإنسان، أو الإنسان في مقابل البيئة، لأن هذا المنظور يفترض تأثيرات سببية مباشرة بين الطرفين. والبديل المناسب هو النظر للعلاقة بين الاثنين في إطار دينامي يؤكد التفاعل المتبادل بينهما، وعلى دور العمليات النفسية التي تتوسط هذا التفاعل بما يجعلهما كلاً متكاملاً لا ينفصل، يتفاعلان في سياق مواقف كلية محددة.

ومن العوامل التي تعزز الفهم السابق للارتفاع بمستوى الوعي البيئي للإنسان، هو استبعاد المنظور الساذج للأشياء الذي يرى أن العناصر المشكلة للبيئة هي وحدات منعزلة غير مترابطة ترابطاً حقيقياً، إذ أن مثل ذلك المنظور حال بيننا وبين رؤية التفاعلات العميقة الدائمة بين الغلاف المائي والغلاف الجوي واليابسة والنبات والحيوان والجماعة البشرية، وجعلنا لا ندرك وحدة المحيط الحيوي والنظم البيئية التي يحتويها. وهو ما يدفع إلى تأكيد الرأي الذي يذهب إلى أن البيئة لا تقتصر على العوامل الطبيعية أو المادية، بل يتعدى ذلك إلى العوامل الاقتصادية والثقافية، فالخلية والكائن الحي والإنسان والبيئة توجد بوصفها عناصر مشكّلة لنظام من العلاقات لا مجرد عناصر متجاورة في تركيبها، بعضها نعرفه، وبعضها لا نزال نجهله، متكيفة بعضها مع بعضها الآخر، تؤثر وتتأثر وتترابط أجزاؤها في كل متماسك، ويقوم بين تلك العناصر توازن مستقر يسمح بمرونة قليلة، ويتكيف نسبياً لدى حدوث أي تأثير طارئ. أما إذا تجاوز التأثير حدود المقدرة النسبية للتكيف، فإن توازن الطبيعة هذا يختل وقد يصل الأمر به إلى نتائج مفجعة.

ويبدو في ضوء الكتابات المهتمة بتصحيح العلاقة بين الإنسان والبيئة، وتطوير وعيه واتجاهاته وسلوكياته البيئية، أن الآمال معقودة على العملية التربوية أساساً لتحقيق ذلك الهدف. وإن ما يضمن نجاح التربية في ذلك هو توفرها على عدد من الخصائص، منها: أن تبدأ في سن مبكرة، وان تشمل التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، وأن تبحث في أسباب المشكلات البيئية الحالية لا مجرد التعرف على أعراضها، وأن تكون عملية مستمرة مدى الحياة، وأن تدرس البيئة برمتها ومن جميع الجوانب، وأن تتعاون جميع الفروع والاختصاصات العلمية لتكوين منظور كلي ومتوازن للبيئة، وأن تدفع الأفراد والجماعات إلى المشاركة الفعالة في احتواء وحل المشكلات، وأن تؤكد البيئة المحلية للمتعلمين مدخلاً لفهم بيئة الأقاليم المجاورة والبيئة بمعناها الواسع، وأن تنمي الإحساس والإدراك بأن المشكلات البيئية تتسم بالتعقيد، وأن تطور القدرات النقدية والمهارات اللازمة للأفراد لحل مشكلات بيئتهم، والإفادة من البيئات التعليمية المتنوعة وطرائق التعليم المختلفة في تعريف الطلاب بالبيئة والتعلم منها مقرونة بالأنشطة العلمية والتجارب والخبرات المباشرة.